

# من الخاسر ومن المنتصر في معركة حرب البنوك في اليمن؟

## البنك المركزي اليمني في عدن على المحك..



الأمناء / تقرير خاص :

أثارت القرارات الأخيرة لقيادة البنك المركزي في عدن، غضب مليشيات الحوثي الإرهابية والدعمومة من إيران، التي سارعت لتهديد السعودية والتلويح بالخيار العسكري.

وأصدر البنك المركزي الخميس الماضي، قرارات قضت بإلغاء التعامل مع 6 من البنوك التجارية رفضت تنفيذ قراره بنقل مقراتها من صنعاء إلى عدن، كما وجه البنك إعلاناً يُهدد بإلغاء العملة القديمة المتداولة بمناطق سيطرة الحوثي.

نفاذ الصبر على تدمير الحوثي للقطاع المصرفي :

وقال الأستاذ أحمد غالب المعبقي محافظ البنك المركزي في العاصمة عدن أن البنك منذ انتقاله إلى العاصمة عدن في عام 2016م فإنه يتعامل مع كافة البنوك من منطلق اختصاصاته وصلاحياته الدستورية. كسلطة نقدية قانونية، ومخولة بعملية الاشراف والرقابة المصرفية وفقا للقوانين اليمنية النافذة، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المختصة بالشؤون المالية والمصرفية والمجالات ذات العلاقة.

مضيفا بأن البنك المركزي في اطار قيامه بمهام الرقابة المصرفية فإنه يقف على مسافة واحدة من البنوك، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والحفاظ على القطاع المصرفي والمالي المحلي، وحمايته من التأثيرات السلبية الناتجة عن التعديلات والمتغيرات الداخلية والخارجية.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأستاذ المعبقي محافظ البنك المركزي الجمعة في مبنى البنك المركزي وحضرته وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقرؤة المحلية منها والدولية.

وأوضح المعبقي أن البنك المركزي صبر كثيرا على الاستفزازات والانتهاكات التي تقوم بها الميليشيات الحوثية المنتمدة وسعيها لتدمير القطاع المصرفي والمالي والحاق الضرر به.. مستغلين تواجد أغلب للمراكز الرئيسية للبنوك في مدينة صنعاء الخاضعة لسيطرتهم.

وعد المعبقي الأشكال والممارسات الرامية للاستيلاء على مقدرات هذه البنوك والمؤسسات المالية وتسخيرها لخدمة انشطتها وحرهبها العبثية والإضرار بالوضع الاقتصادي والمالي في اليمن بشكل عام.

وأكد محافظ البنك المركزي في سياق حديثه : أن قرار إيقاف التعامل مع عدد من البنوك والمصارف وهي: بنوك التضامن وبنك (اليمن والكويتي) ومصرف اليمن والبحرين الشامل وبنك التمويل الأصغر وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي وبنك اليمن السعودي.. قد جاء بعد أن فشلت في الإلتزام باحكام القانون وتعليمات

هل يمضي قدما في تطبيق قراراته ؟ أم سيتراجع؟

هل سنشهد قرارات أخرى شبيهة تشمل الاتصالات والنقل وسائر المؤسسات؟

ما أبرز القرارات التي اتخذها مركزي عدن والتي أثارت غضب الحوثيين ؟

ما سر تلويح الحوثيين لسعودية بالخيار العسكري ترانما مع مصفوفة القرارات الأخيرة؟

## صاروخ «المعبي» يصرع الحوثيين

البنك ورفضها الامتثال لمتطلبات مكافحة ذلك لاستمرارها في التعامل مع الميليشيات الحوثية المنتمدة المصنفة كجماعة إرهابية.

مضيفا بأن أي اجراء قام به البنك أو سيقوم به يأتي في اطار محاولة إنقاذ هذه البنوك وحماية ماتبقى من اصولها والحفاظ على علاقاتها وتعاملاتها مع محيطها والعالم.

مشيرا إلى أن البنك المركزي منفتح على الحوار للوصول إلى حلول لكل الإشكالات التي تعيق العمل المصرفي وضمن عمله جيادية وفقا للقوانين وتحت رقابته.

وتمنى المعبقي أن لا ينحرف الهدف من القرار عن مساره وأن يستغل من قبل البعض لتصفية حسابات مع هذه البنوك التي شملتها القائمة.

نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن وبعد أول طبعة جديدة للعملة «

وأضاف : تأخر صدور القرارات بتقديري يعود لأسباب عديدة، منها متعلقة بسياسة المحافظين السابقين للبنك وارتباط مصالحهم ومن جاء بهم بصنعاء ومليشياتها ومنها مايتعلق بضغط دولية وأممية لوقف أي تصعيد في الأزمة الاقتصادية وضرورة توحيد القطاع المصرفي من الصراع وفشل دبلوماسية الوحدة الشرعية ومؤسساتها في إدارة القطاع المصرفي والملف الاقتصادي عموما » .

وأكد الداعري أن « البنك المركزي هو السلطة الوحيدة التي تمتلك صلاحية إصدار عملة نقدية وتحديد قيمتها وإلغاء وإضافة أي فئات نقدية جديدة وقراره بإيداع أي فئات نقدية قديمة صادرة قبل عام ٢٠١٦ هو إعلان انتهاء للصلاحية القانونية والتداولية لتلك الفئات التي إنتهى عمرها الافتراضي وتفتت وتهالكت عمريا وزمنيا وبالتالي فايداعها للبنوك هو حفظ لقيمتها النقدية وخدمة لأصحابها للحصول على قيمتها في أي منطقة يمنية كانت باعتبار البنك المركزي المتعريف دوليا هو الضامن لهم قيمتها النقدية، وقبل أن تصبح أوراق قديمة

ومناطق الحوثي » .

وأكد أن « القرارات تجعل الدولار والريال السعودي عمليتي التداول بين صنعاء وعدن مع ترجيح القوة لصالح عدن باعتبار أن كل التجار والمستوردين بصنعاء مضطرين لشراء الدولار والسعودي من مناطقهم فقط إذا ما أوقفت شبكاتهم بعدن وسماستهم العاملين على المضاربة وتهريب العملة الصعبة من داخل الجنوب.

وبالتالي ف شراء الدولار والسعودي من مناطقهم يزيد الطلب عليه فتتهاوى قيمته كما هو الحال بعدن، كون التجار المستوردين بصنعاء ومحاولها مضطرين الآن للبحث عن بنوك عدن حتى تتمكن من الاستفادة من سوفيقاتها المفعلة لإرسال اعتماداتهم المستندية لاستيراد المواد المختلفة بعد إيقاف بنوك صنعاء الستة والبقية في الطريق مالم تستكمل اجراءات نقل مراكزها الرئيسية إلى عدن » .

وأشار ماجد الداعري إلى أنه « طاما والتجار الشماليين مضطرين لإرسال طلبات تحويل أموالهم للخارج للاستيراد بدلا من مخاطر تهريبها بالشوالات برا، فان البنك المركزي اليمني الشرعي بعدن يكون قادرا على فرض سعر صرف موحد الزامي تشجيعي للريال اليمني في الاعتمادات المستندية يلغي فوارق الصرف الوهمية بين صنعاء وعدن؛ ويلزم التجار بالاستيراد من ميناء عدن وموانئ الشرعية حصريا ، وهو ماسيضر الميليشيات للعودة مرغمة للتفاهات الدولية حول تسوية الأزمة الاقتصادية والاتفاق على سعر صرف موحد يخدم كافة أبناء الشعب اليمني بمختلف المناطق» .

القيمة المصرفية القانونية بعد شهرين من الآن وحتى وان استمر التداول بها في مناطق الحوثيين، لأنها بالأخير ستصبح عملة غير قانونية محصورة على مناطق تداولها كحال العملة الصومالية في دولة صومال لاند غير المعترف بها منذ ٣٠ عاما تقريبا ولا يمكنها أن تدخل حين القطاع المصرفي، وبالتالي لا يمكن الإستفادة منها في اي اعتماد أو تعاملات خارجية.

وأوضح الداعري أن « القرارات تعيد الاعتبار لعدن كمرکز مالي تنتهي إليه الدورة النقدية ولمينائها كمنفذ استيراد رئيسي لكل مناطق اليمن، بعد إيقاف التحويلات الخارجية مع البنوك المعاقبة، شريطة تجاوب كل الجهات الحكومية المعنية مع مقتضيات القرار والعمل على إيقاف استيراد كل المواد القادمة يوميا من مناطق الحوثيين وتسحب بها الميليشيات العملة الصعبة من السوق المحلية جنوبا وأهمها القات والخضروات والمياه وغيرها من المواد التي يمكن تعويضها من مناطق يمنية أخرى ، إضافة إلى مراقبة ومعاينة اي عمليات مضاربة وسمسرة من شبكات وشركات الصرافة الغير مرخصة بعدن وهوامير الصرف وامايبا المضاربات وتجريف وتهريب العملة النقدية الصعبة للخارج



في عدن في المحك.. هل يمضي قدما أم يتراجع؟ ثم هل سنشهد قرارات أخرى شبيهة تشمل الاتصالات والنقل وسائر المؤسسات؟ » .

قرارات البنك المركزي عدن تصدم الحوثيين :

الناشط الجنوبي نافع بن كليب قال : « قرارات البنك المركزي عدن ومنع تحويلات البنوك الخارجية صدمت الحوثي وخوفه الأشد هو من أن تودد شعلنة الثورة في جميع محافظات الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة ضده

الدور الان على إعلام ونشطاء الشمال في جميع منصات التواصل الاجتماعي لتحريك الغضب الشعبي ضد الحوثي »

ووصف اقتصاديون خطوات البنك المركزي في عدن، بأنها إصلاحات ضرورية لوقف العبث وتوحيد العملة، حيث أشاروا إلى أن هذه القرارات المتسارعة للبنك تأتي ضمن مساعيه لفرض سياسته النقدية والمالية على كافة أنحاء البلاد وإنهاء الانقسام النقدي.

أول البنوك المعاقبة يعلن استمرار نشاطه:

إلى ذلك أصدر أول بنك من البنوك التي تعرضت لعقوبات البنك المركزي اليمني بعدن، توجيها لعمالته بالناطق الجنوبية، مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

ونشر مسؤول الإعلام في بنك التضامن إعلاناً أكد أن عمل البنك مستمراً في مختلف الفروع بالمناطق الجنوبية، دون الإشارة إلى استمرار أو إيقاف خدماته في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وأشار الإعلان إلى استمرار خدمات البنك من السبت إلى الخميس، في محافظات حضرموت وشبوة وعدن وأبين ولحج والمهرة.

وكان البنك المركزي بعدن، قد أصدر مؤخراً قراراً قضى بإيقاف ستة بنوك، بينها بنك التضامن، بتهمة مخالفتها لتعليماته.

كما يروج البعض، كون السيولة النقدية شبه منعدمة لديه ولن تتأثر منها كذلك الشركات أو البنوك التي تلزم بتوجيهات البنك المركزي وتربط عملياتها به، ولن يتأثر بهما المغتربون والتحويلات الخارجية كما يروج البعض فقط الحوثي وشيكته المالية وإمبراطوريته المركزي المسيطرة على السوق والعملة النقدية من سوف يتأثر » .

واختتم الخوذاني « بالتوفيق للبنك المركزي.. خطواتكم تعيد لنا شيئا من الثقة والأمل .. أغلقوا تلفوناتكم ولا تخضعوا لأي محاولات ضغوط، لا تقلل الجبهة الاقتصادية عن جبهة البندقية والحوثي من بدأ حربه عليكم ولو استطاع منع الهواة عنكم وعن المناطق المحررة لمنعه، توكلوا على الله ومن يتهيب صعود الجبال يعش أب الدهر وسط الحفر » .

قرارات الحوثيين عبثية :

صلاح بن عطيه كتب على صفحته بوتيتر : « تخطب وارتباك الحوثي واصداره قرارات باسم البنك المركزي غير الشرعي وكل القرارات لا فائدة منها :

البنوك الجنوبية التي حظرها مركزها عدن وليس لها فروع عند الحوثي العملة الجديدة التي طلبها غير موجودة بالمحافظات التي تخضع لسيطرته .. قرارات عبثية توضح أن الحوثي يعيش حالة تخبط وارتباك » .

الإخوان يقفون في صف السلايين :

الشيخ لحر علي لسود قال : « من يتابع ردود فعل جماعة الإخوان اليمنية،

بنك يمكن للتمويل الأصغر.

10 - بنك الإنماء للتمويل الأصغر.

11 - بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الإسلامي.

12 - بنك حضرموت التجاري.

13 - بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي.

وكل من يخالف هذا القرار سيقع تحت طائلة المساءلة والعقوبات القانونية.

الرئاسي : إلزام البنوك بنقل مراكزها إلى عدن « خيار ضروري»

البنك المركزي صنعاء يحظر ١٣ بنكا تتعامل مع مركزي عدن

اقتصاديون : قرارات مركزي عدن إصلاحات ضرورية لوقف العبث وإنهاء الانقسام النقدي

موني جرام العالمية تؤيد قرار مركزي عدن وتحظر بنوك صنعاء :

« وأعلنت شركة موني جرام العالمية لتحويل الاموال موقفها من حظر البنك المركزي اليمني بحظر بنوك صنعاء .

الخارجية الصادر عن البنك المركزي عدن اشترطت شركة موني جرام على وكلاءها في اليمن استخراج خطاب عدم ممانعة من البنك المركزي عدن » .

القرارات ضربات موجعة للحوثي

قال كامل الخوذاني : « إن إيقاف التعامل مع البنوك التي لم تمتثل لتوجيهات البنك المركزي بنقل مراكزها إلى عدن وربط عملياتها بالشبكة الوحيدة الخاضعة لإشرافه ، وإن التعميم للبنوك والشركات والأفراد توريد العملة القديمة ما قبل 2016 للبنك المركزي عدن والبنوك المعتمدة بمناطق الشرعية تمهيدا لإلغائها وحظرها تعد ضربات موجعة للحوثي وخطوات مهمة لن يتأثر منها المواطن

